

ماذا يريدون من الاغتراب

بقلم الياس بجاني

مسؤول لجنة الإعلام في المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية

يقول أهل الحكم في لبنان أنهم قرروا التركيز على ملف الانتشار اللبناني ومعالجة التشرذم في وضع الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم، وفي هذا السياق أصدر مجلس الوزراء يوم الأربعاء الموافق ١١/٨/١٩٩٩ قراراً حمل الرقم ٩٩/١٣٣ قضي بتعديل القرار رقم ٩٩/٥٩ المتعلق بتأليف لجنة لوضع دراسة حول السياسة الاغترابية وأوضاع الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم. القرار قضي بتأليف لجنة تعمل تحت إشراف رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير المغتربين قوامها السادة فؤاد الترك، هيثم جمعة، أحمد طيارة، شكري عبود، وليد بركات والعميد أدونيس نعمة. يشار هنا إلى إن جميع أعضاء اللجنة هذه من الموظفين الحاليين في الدولة وفي مواقع مختلفة من بينها القصر الجمهوري، بخلاف السيد الترك الذي هو سفير متقاعد وأمين عام سابق لوزارة الخارجية، ومن المؤسسين الأوائل للجامعة، وطبقاً للقرار أنيطت باللجنة المهام التالية: العمل على إعادة توحيد الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم، وتفعيل دورها، وضع الخطوط التنفيذية والإجرائية للنهوض بالحضور اللبناني في العالم والإفادة من طاقاته وقدراته، الإشراف على تنفيذ المقررات التي تتخذها اللجنة وإجراء الاتصالات اللازمة في الخارج تنفيذاً لمهام اللجنة.

بعد يومين على صدور القرار هذا ذكرت جريدة النهار (الجمعة ١٣/٨/١٩٩٩) أن العماد لحد أعطى توجيهاته للجنة لإنهاء الازدواجية في رئاسة الجامعة بأجراء مصالححة بين السيدين ناجي نعيم الذي تعترف برئاسته للجامعة ووزارة الخارجية، وجورج أنطون الذي تعترف برئاسته وزارة المغتربين، والغاية من المصالحة وما ذكرت النهار هي إنهاء مشكلة الازدواجية وفتح صفحة جديدة في تاريخ الجامعة لإعادة انطلاقها تمهيداً لانتخاب مجلسين عالمي ورئاسي يتوافق عليهما الجميع لمصلحة لبنان والانتشار. وذكرت الصحيفة أيضاً أن وزارة الخارجية طلبت من البعثات اللبنانية في الخارج تزويدها بالمعلومات عن مكاتب الجامعة وفروعها وكيفية عملها ومدى شموليتها وتمثيلها للمنتشرين من أجل وضع اقتراحات ملائمة للحفاظ على استقلالية الجامعة التي تحرض الوزارة على إبقائها لها ومساعدتها على أن تقوم بتمثيل اغترابي صحيح.

الواقع أن اهتمام الحكم اللبناني بوضع المنتشرين على هذا المستوى فيما المفاوضات السورية- الإسرائيلية ستخرج إلى العلن بين يوم وآخر بعد أن قطعت أشواطاً بعيدة وراء الكواليس، أمر يثير الكثير من الشكوك حول حقيقة مراميها، ونعتقد أنه يهدف لشل قدرات

الاغتراب بينما لبنان الحكم يستعد لتقديم تنازلات خطيرة تجعل الصلح المرتقب مع إسرائيل على حسابيه وحساب أهله وكيانه. أما المخيف في التزامن هذا فهو الضمانات التي يشاع أن سوريا ستعطيها لإسرائيل من لبنان في ظل صمت سوري مطبق حول حقيقتها يترافق مع عودة طرح ملف التوطين الفلسطيني في لبنان بقوة. أما اهتمام الحكم الغير مقرون بالأفعال الحسنة خلال التسع سنوات الماضية فهو غير صادق، وبالغالب يضر غير ما أعلن .

بدءاً ذي بدأ لا يحق للحكم اللبناني قانوناً التدخل في شؤون الجامعة لا من قريب ولا من بعيد، وما تدخل يوماً منذ العام ١٩٩٠ إلا وكانت النتيجة المزيد من الكوارث والفرقة والتشرذم، لأن فاقد الشيء لا يعطيه، علماً أن الجامعة حالياً معطلة ومبعدة عن قاعدتها الشعبية تماماً كأشباه الأحزاب العاملة في ظل الاحتلال على الساحة اللبنانية.

الواقع إن الحكم في لبنان يريد أن تكون الجامعة صورة عن الأحزاب المسيرة العاملة على الساحة اللبنانية تحت مظلة القوى المهيمنة على البلد، يريد لها جامعة مقطورة، فاقدة لقرارها ولبنانيتها، لا تتعاطى السياسة، تكتفي بإقامة المآدب والاحتفالات الرياضية والترفيهية، متخصصة في التبخير والتبجيل لمن يوليه الأشقاء لحكم "القطر اللبناني"، مؤيدة "على العمياني" للوضع الشاذ المفروض من قبل الشقيق والعدو على حد سواء منذ العام ١٩٩٠ ومدافعة عنه في المحافل الدولية أو صامتة دون موقف. باختصار مطلوب جامعة بقيادة المطبليين والمزمرين تساهم بضرب الهوية والتاريخ والإنسان والأرض والتراث والاستقلال والديموغرافية، جامعة يكون للحكم فيها اليد الطولي في تعيين وعزل قياداتها والتحكم الكامل بتوجهاتها وإلا الويل والثبور للعاصي، ولنا في هذا الشأن القرار الستاليني الذي أصدره الوزير الأسبق للمغتربين رضا وحيد لتأديب قادة الجامعة في أوائل عهد الجمهورية الثانية السعيدة عندما رفضوا الرضوخ لأوامره، وهذا بعض ما جاء فيه: "تعتبر الجمعية المسماة الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم في وضع مخالف لأحكام القانون اللبناني ولا يسع وزارة المغتربين أن تعترف بها في وضعها المذكور وبأي نشاط تقوم به، وتعتبر أن هذه الهيئة لا حق لها بتمثيل المغتربين اللبنانيين والتكلم باسمهم".

إن قرار وحيد يعطي صورة واضحة عن مفهوم الحكم للجامعة وللدور المطلوب منها، فالقرار يعطي الحكم الحق ليقرر من يمثل المغتربين ومن لا يمثلهم وعزل وتعيين من يريد وفي أي وقت يشاء. إنه وفي السياق هذا يأتي القرار الجديد الصادر عن مجلس الوزراء، وكذلك كلام العماد لحود، فيما تعتبر قرارات الحكم هذه من الناحية القانونية هرطقيات فاضحة وتعد سافر على كرامة وحرية المغتربين وانتهاكاً لحقوقهم كافة.

يتبع في الأسبوع المقبل